# مشروع
# إنجازات الثقافة المصرية
# فى قرن

مع نهاية قرن وبداية قرن جديد يجب علينا أن نقف وقفة وصف وتحليل وتأمل وتقييم لإنجازات الثقافة المصرية فى القرن العشرين، هذا القرن الذى شهد منعطفات بالغة الأهمية فى ساحة العمل الثقافى المصرى على كافة الأصعدة: مؤسسات العمل الثقافى ـ التشريعات ـ المنتج الثقافى ـ الإبداع والفكر. تلك اللحظة تستدعى منا نظرة فاحصة، دارسة مقومة لما أنجزته الثقافة المصرية فى قرن.

وسبيلنا إلى ذلك إجراء مسح شامل لجوانب الثقافة فى مصر، تقوم به فرق عمل مشكلة بالدرجة الأولى من أعضاء اللجان الدائمة فى المجلس الأعلى للثقافة، وتقوم هذه الفرق البحثية بعمل التنسيق مع الأمانة العامة وتحت إشرافها لمدة عام على الأقل وعامين على الأكثر، بهدف إصدار مجموعة من المجلدات بعنوان:

(إنجازات الثقافة المصرية فى القرن العشرين)

هذا مع العلم أن هذا النوع من العمل لا يقصد إلى عزل الثقافة فى مصر عن محيطها العربى، وإنما يقصد إلى تقديم المثال العلمى الذى يمكن أن تحتذيه بقية الأقطار العربية، فضلاً عن أن الثقافة فى مصر لا يمكن فصلها عن علاقاتها العربية، خصوصاً أن نقاط التفاعل والتداخل ظلت مستمرة ـ ولا تزال كذلك ـ طوال هذا القرن الذى نشهد نهايته.

ويعنى هذا أن مشروعنا يرمى، تحديداً، إلى دراسة الثقافة العربية فى مصر، تأكيداً لخصوصيتها التى ترتبط بريادتها ومكانتها، وكشفاً عن الأدوار الحاسمة التى لا تزال تمارسها قوميا. وفى الوقت نفسه، تأكيداً لهويتها العربية التى فرضت ملامحها على غيرها من الأقطار التى تأثرت بها.

ولسنا فى حاجة إلى توضيح أن الاقتصار على الثقافة العربية فى مصر يرتبط، أولا، بضخامة جوانب هذه الثقافة وتنوعها وتشعبها، كما يرتبط، باعتبارات عملية لا تخفى على الأذهان.

وتتناول الدراسة التى تقوم بها الفرق البحثية ما يلى:

**أولاً: مؤسسات العمل الثقافى فى مصر، الأهلى منها والحكومى:**

تضرب المؤسسات الثقافية المصرية بجذورها بعيداً عبر الزمن، لكن مصر عرفت المؤسسات الثقافية الحديثة مع إنشاء المجمع العلمى زمن الحملة الفرنسية، وخلال القرن التاسع عشر وضعت أسس العديد من مؤسسات العمل الثقافى التى ما زالت تمارس نشاطها، وتلعب دورها فى حياتنا الفكرية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن المؤسسات المحدثة التى تعاقب إنشاؤها.

وقد تفاوتت الدوافع والأهداف وراء إنشاء تلك المؤسسات واختلفت طبيعتها والجهات المسئولة عنها أو التى تقف وراء إنشائها، لكن هذه المؤسسات فى

مجموعها خلقت ـ ولا تزال ـ حالة من النشاط الثقافى فى مصر، أهلتها ـ مع عوامل أخرى ـ لأن تحتل مركز الصدارة فى الوطن العربى، وجعلت منها نقطة استقطاب للمفكرين والمثقفين فى المنطقة.

لقد قامت مؤسستنا الثقافية على دعامتين، النشاط الأهلى من جهة، والاهتمام الحكومى ـ خاصة فى فترات النهوض ـ من جهة أخرى. وكانت معظم المؤسسات الثقافية التى ظهرت فى القرن العشرين امتداداً أو بناءً فوق الأساس الذى وضع فى القرن التاسع عشر، بعض هذه المؤسسات كان الهدف الأساسى منها وقت إنشائها إداريا كالدفتر بدون خانة العمومية التى ورثت عنها دار الوثائق فيما بعد أهم مجموعاتها، والبعض الآخر اختلط به العمل الثقافى بالعمل الاجتماعى والخيرى كالجمعيات الأهلية... بعض هذه المؤسسات تولت الحكومة إنشاءها منذ البداية كالكتبخانة المصرية ـ دار الكتب فيما بعد ـ والمتاحف، وبعضها كان مؤسسات أهلية شكلتها تجمعات من المهتمين بالعمل الثقافى والاجتماعى وكانوا فى البداية خليطاً من أمراء أسرة محمد على والمصريين الذى درسوا فى الخارج وبعض المفكرين الشوام.

وفى النصف الثانى من هذا القرن وتحديداً بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٦، وجهت الدولة اهتماماً واضحاً إلى مؤسسات العمل الثقافى، وعملت على جمعها فى إطار واحد، فكان إنشاء وزارة للإرشاد القومى بداية الطريق، وفى عام ١٩٥٦ صدر قرار إنشاء المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الذى أصبح فيما بعد المجلس الأعلى للثقافة، ثم فى عام ١٩٥٨ ظهرت إلى الوجود وزارة الثقافة لتتولى شئون العمل الثقافى فى مصر.

وقد استمر النشاط الأهلى يلعب دوره إلى جانب الدور الحكومى فى الساحة الثقافية.

**ثانياً: التشريعات المنظمة للعمل الثقافى:**

استتبع إنشاء مؤسسات العمل الثقافى فى مصر إصدار مجموعة من التشريعات (قوانين ـ لوائح ـ قرارات.. إلخ) تهدف إلى ضبط إيقاع عمل تلك المؤسسات وتنظيم العلاقات بينها، كما تهدف إلى دعم حركة العمل الثقافى وتشجيع الإبداع الفنى والفكرى.

وإذا كان صدور مثل هذه التشريعات يرجع إلى القرن التاسع عشر، فإن القرن العشرين قد شهد طفرة كمية وكيفية فى هذه التشريعات خاصة فى نصفه الثانى، بل إن الدساتير المصرية المتعاقبة لم تخل من نصوص تتعلق بالحقوق الثقافية للمواطنين وبتقرير حرية الفكر والاعتقاد والإبداع والتعبير.

وتنقسم التشريعات المتعلقة بالعمل الثقافى إلى:

* تشريعات لإنشاء المؤسسات الثقافية وتنظيم عملها.
* تشريعات تتعلق بتشجيع الإبداع الفكرى والأدبى والفنى ورعايته.
* تشريعات تتعلق بحماية حقوق التأليف والنشر.
* تشريعات تتعلق بتنظيم الحريات الثقافية والفكرية المنصوص عليها فى الدستور.

**ثالثاً: تطور أشكال الإبداع الأدبى والفنى:**

لاشك فى أن القرن العشرين قد شهد تحولات واسعة النطاق فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى فى مصر، فقد تطورت فنون وأنواع أدبية قديمة كالشعر والموسيقى والغناء والفنون التشكيلية، وظهرت أشكال أخرى مستحدثة فى مجتمعنا بشكلها الحديث فى القرن الماضى كالمسرح وفنون القص،

وظهرت أشكال جديدة انتشرت خلال هذا القرن كالسينما والدراما الإذاعية والتليفزيون، وعرف القرن العشرون احتكاكاً واسع النطاق بالمدارس والاتجاهات الفنية والأدبية الحديثة، وواكب هذا التطور تطوراً موازياً فى المدارس النقدية.

**رابعاً: رصد الاتجاهات الفكرية الأساسية خلال القرن وتطورها:**

مرت مصر فى القرن العشرين بتحولات كبيرة على المستوى الفكرى تغيرت معها خريطة الاتجاهات الفكرية الأساسية عبر هذا القرن، وإذا كانت جذور هذه التحولات ترجع إلى القرن الماضى إلا أن ما شهده هذا القرن من تفاعل وصراع بين التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة يستدعى وقفة رصد وتقييم لهذه التيارات ودراسة لتطورها عبر قرن من الزمان، خاصة والعالم يقف على عتبات عصر جديد.

**خامساً: المتغيرات السياسية وتأثيراتها المتعاقبة:**

لقد مرت مصر خلال القرن العشرين بسلسلة من المتغيرات السياسية، فمع بداية القرن كانت مصر خديوية تتبع الدولة العثمانية من الناحية القانونية، بينما كانت واقعة فعليا فى قبضة سلطة الاحتلال البريطانى، ثم تحولت مصر إلى نظام السلطنة فى ظل الحماية البريطانية مع قيام الحرب العظمى الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨). وكان للنضال الوطنى ضد الاحتلال فى تلك السنوات انعكاسه على الحياة الثقافية الفكرية فى مصر، ثم جاءت ثورة ١٩١٩ فواكبتها نهضة فكرية وثقافية وفنية شاملة وظهر أعلام جيل جديد من رواد الثقافة الوطنية فى مصر، متأثرين بأحداث تلك الثورة ومؤثرين فيها. وفى أعقاب الثورة تحولت مصر إلى النظام الملكى، واستمر النضال السياسى ضد الاستعمار من ناحية واستبداد الملك من ناحية أخرى. وكان لهذا النضال الوطنى والديمقراطى تجلياته الواضحة فى الثقافة والفن.

ثم انتقلت مصر إلى النظام الجمهورى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى طرحت مفاهيم جديدة فى السياسة كان لها انعكاسها الواضح فى ساحة الفكر والثقافة وفى الوقت نفسه كان لهذا النظام متغيراته التى لا تزال تترك تأثيرها الذى امتد إلى المؤسسات والتشريعات الثقافية.

**سادساً: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تحولات أدوات الإنتاج الثقافى وعلاقات استقباله:**

بقدر ما كان القرن العشرون قرناً للتحولات السياسية، بكل ما لهذه التحولات من آثار، فقد شهد هذا القرن متغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، امتدت بتأثيرها إلى أدوات الإنتاج الثقافى وإلى عمليات الاستقبال والتلقى وآلياتها.

لقد بدأ القرن العشرون ومصر دولة يعتمد اقتصادها على الزراعة بشكل أساسى وتسيطر على الأراضى الزراعية فيها قلة من كبار الملاك، وكذلك ارتبط اقتصاد البلاد ارتباطاً قوياً بالأسواق الغربية. ومع النهضة التى واكبت ثورة ١٩١٩، ظهر الاهتمام بالصناعة الوطنية والقطاع المصرفى، وإن استمر نظام الاقتصاد الذى يلعب فيه رأس المال الأجنبى دورا أساسيا، هو الموجه للحياة فى مصر إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد انعكست هذه المرحلة على مؤسسات العمل الثقافى فى غلبة النشاط الأهلى على النشاط الحكومى من ناحية، وفى ظهور الاهتمام بمؤسسات الإنتاج الثقافى الحديث كاستوديوهات

السينما والمطابع المتطورة على يد رجال الصناعة الوطنية الجدد.

ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، والتى بدأت بالإصلاح الزراعى ثم التمصير والتأميم والاتجاه إلى نظام الاقتصاد الموجه من الدولة، برز دور الدولة فى العمل الثقافى بشكل واضح ومؤثر، ثم كان التحول فى منتصف السبعينيات إلى نظام الانفتاح الاقتصادى وما صحبه من تأثيرات على البناء الثقافى فى مصر.

هذا ولم يقتصر تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات وأدوات الإنتاج الثقافى، بل امتد كذلك إلى أشكال الإبداع وموضوعاته التى عكست تلك المتغيرات بوضوح.

**سابعاً: العلاقات الثقافية الخارجية والتفاعل بين الحركة الثقافية فى مصر ومحيطها الثقافى:**

شهد القرن العشرون تفاعلاً واسعًا بين الثقافة المصرية ومحيطها الإقليمى وبين تيارات الثقافة العالمية، ولا شك أن تطور وسائل الاتصال فى هذا القرن من ناحية والظروف الدولية التى شهدت استقطابا ثقافيا حادا من ناحية ثانية، واهتمام المؤسسات الثقافية بالانفتاح على الثقافة العالمية والتفاعل معها من ناحية ثالثة، كل ذلك ساعد على اتساع شبكة العلاقات الثقافية الخارجية، تلك التى لم تعد تقتصر على الاحتكاك بأوروبا وحدها، بل امتدت جسور تلك العلاقات خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى عوالم جديدة كانت مغلقة من قبل.

**ثامناً: رصد الإنتاج الثقافى فى مصر خلال القرن العشرين رصدا ببليوجرافيا.**

يعكس الإنتاج الفكرى الصادر فى القرن العشرين تطور الثقافة المصرية وإنجازها خلال هذا القرن، ومن هنا فمن المهم حصر هذا الإنتاج وإعداد الببليوجرافيات الشارحة له، والقيام بالدراسات التحليلية والإحصائية لموضوعات هذا الإنتاج واتجاهات تطورها خلال القرن المنصرم، كما يدخل فى ذلك دراسة حركة الترجمة واتجاهاتها طوال هذا القرن كميا وموضوعيا.

**تاسعاً: حصر دراسات المجلات والدوريات المتخصصة.**

لعبت المجلات الثقافية والدوريات المتخصصة دوراً مهماً فى تطور الفكر المصرى فى القرن العشرين، كما عكست صورة الحياة الثقافية ومعاركها الفكرية بشكل واضح، ولا شك فى أن دراسة معمقة لتلك المجلات والدوريات وإعداد كشافات علمية لموضوعاتها سوف تسهم فى رسم صورة الحياة الثقافية فى مصر فى القرن العشرين، وفى تحديد أهم اتجاهاتها.

**عاشرًا: موسوعة لأعلام الثقافة المصرية فى قرن.**

لقد كان وراء إنجاز الثقافة المصرية فى القرن العشرين مئات من الكتاب والمفكرين والمبدعين والمخططين الثقافيين. ومن المهم، ضمن هذا المشروع، إعداد موسوعة لأعلام الثقافة المصرية فى القرن العشرين، تتضمن تراجم هؤلاء الأعلام، وتتولى إعدادها لجان المجلس الأعلى للثقافة كل فى مجال تخصصها.

## التنفيذ والتمويل

**أولاً:** تتقدم اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للثقافة بمقترحاتها العملية التى تسهم فى بلورة المشروع واكتمال ملامحه، ومن ثم تنفيذه على أكمل وجه.

**ثانياً:** يتم تشكيل لجنة استشارية للمشروع من الشخصيات المعروفة بخبراتها فى هذا المجال، ويصدر قرار من السيد وزير الثقافة رئيس المجلس الأعلى للثقافة بتشكيل هذه اللجنة.

**ثالثاً:** بعد أن تناقش اللجنة الاستشارية أبعاد المشروع وطرائق تنفيذه عمليا، وتقدم مقترحاتها بذلك فى غضون شهرين على الأقل من تاريخ تشكيلها، يتم تشكيل هيئة تحرير تتولى الإشراف على المجالات البحثية المختلفة، بحيث يكون كل محرر مسئولاً عن مجال بعينه.

**رابعاً:** يتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع ومتابعته برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة.

**خامساً: فيما يتعلق بالتمويل:**

١ ـ تتحمل موازنة الشعب واللجان الثقافية بالمجلس الأعلى للثقافة الأعباء المادية المالية لمكافآت اجتماعات اللجان المختصة.

٢ ـ تتحمل موازنة الديوان العام الأعباء المالية الخاصة بمكافآت اللجنة العليا للمشروع وتكاليف الطباعة النهائية.

٣ ـ يتحمل صندوق التنمية الثقافية الأعباء المالية الخاصة بمكافآت البحوث والتقارير والأعمال الإحصائية والببليوجرافية ومكافآت الباحثين المساعدين.

# مشروع
# الخطة المستقبلية للثقافة المصرية
# فى القرن القادم

فى عالم مليء بالتحديات والتحولات الحاسمة فى مجال المعرفة وسبل انتقالها، يبدو أن بداية القرن الحادى والعشرين ليست مجرد انتقال من قرن إلى قرن بل هى انطلاق إلى عصر جديد، عصر بدأت ملامحه تتشكل بالعقل فى السنوات القليلة الماضية. وهو عصر يتطلب أن نشرع فى إعداد تصوراتنا للمستقبل الواعد فى مختلف جوانب حياتنا، وفى المقدمة منها إعداد خطة استشرافية مستقبلية للثقافة المصرية، خطة تضع الأفكار والرؤى المتعلقة بالعمل الثقافى فى مصر فى القرن الحادى والعشرين، وتحدد التحديات التى تواجه هذا العمل والأحلام التى يتطلع إليها، والحلول المقترحة للمشكلات، فضلاً عن المعالم الأساسية للمشروعات الثقافية الممكنة.

**أولاً: عناصر الخطة المستقبلية:**

١ ـ رصد الواقع الراهن للثقافة المصرية فى نهاية القرن العشرين وتحديد إشكاليتها الأساسية، والتحديات التى تواجهها.

٢ ـ تحديد الأهداف المبتغاة للعمل الثقافى فى القرن المقبل فى ضوء التحولات التى يعيشها العالم الآن نتيجة لثورة المعلومات وتقدم وسائل الاتصال،